

أوبل برايس: خفض إنتاج النفط يعمق الخلاف السعودي الأمريكي لهذه الأسباب



www.alhramain.com

سلط موقع أوبل برايس الأمريكي المتخصص في شؤون الطاقة، الضوء على تداعيات قرار السعودية وروسيا القاضي بتمديدهما خفض إنتاج وتصدير النفط حتى نهاية العام الجاري، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط لأكثر من 90 دولارا للبرميل، للمرة الأولى في عام 2023.

ووفق مقال إيرينا سلاف الكاتبة والمحللة المختصة في شؤون صناعة النفط والغاز، فإن القرار التمديد كان غير متوقع على الاطلاق، مشيرة إلى أن تلك الخطوة التي تكررت خلال عام تضع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في مأزق يصعب الخروج منه.

وأوضحت أن قرار الخفض الذي أعلنه تحالف أوبل+ بقيادة السعودية وروسيا العام الماضي كان مفهوماً أن الدولتين تريدان من وراءه رفع أسعار النفط وهو ما قد حدث.

وتزامن قرار العام الماضي مع غزو روسيا لأوكرانيا الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والوقود، وفي محاولة لتهيئة الأسعار باعثت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن ما يقرب من 200 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي.

لكن الآن، وقبل عام واحد فقط من الانتخابات الأمريكية، ارتفعت الأسعار مرة أخرى بسبب التمديد، وبلغ

الاحتياطي الاستراتيجي للنفط أدنى مستوىاته منذ أربعين عاماً.

وذكرت سلاف أنه بموجبه التمديد الأخير، أصبح الخط الذي يربط العلاقات الأمريكية السعودية أرق وأكثر اهتماء من أي وقت مضى، إذ أظهر السعوديون بوضوح أن أولوياتهم لم تعد تتماشى مع أولويات أصدقائهم في الخارج ولاسيما في واشنطن.

وقال رعد القادري، المحلل في مجموعة أوراسيا، إن السعوديين ليس لديهم في الوقت الحالي الكثير من الأصدقاء. وهناك بالتأكيد خطر أن يصبحوا الهدف الأول من قبل واشنطن لتحميله مسؤولية ارتفاع أسعار الوقود أو تباطؤ الاقتصاد مرة أخرى.

وذكرت سلاف أن أسعار النفط آخذة في الارتفاع، فقد ارتفعت أسعار البنزين، وعلى الرغم أنه كان ورغم ارتفاعاً متواضعاً، إلا أن مجرد وجوده قد يكون مدعماً للقلق لأن الطلب على البنزين ينخفض بعد عيد العمال، لكن الأسوأ من ذلك هو أن أسعار дизيل ارتفعت بنسبة 40% منذ شهر مايو/آيار.

وقال نائب رئيس شركة وود ماكنزي للتكرير والكيماويات وأسواق النفط إن "الديزل بشدة بسبب نوع الخام الذي يتم سحبه من السوق.. يوفر النفط السعودي عائدًا أعلى للديزل مقارنة بالنفط الخام الأخضر. وتضيف هذه الخسارة تكلفة إضافية على الاقتصاد"

وبحسب سلاف إن كل هذا يحدث بالتزامن مع انتعاش الآمال في أن الولايات المتحدة لديها فرصة جيدة للتغلب على تداعيات أحداث خفض إنتاج النفط العام الماضي وتجنب الركود الشامل.

وفي دليل على تلك الآمال، كانت هناك توقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سوف ينهي رفع أسعار الفائدة (التي تسبب في التضخم) في وقت لاحق من هذا العام.

ولكن يبدو الآن أن أسعار الوقود ستقوم بمهمة رفع أسعار الفائدة، وذلك بفضل تمديد خفض أسعار الفائدة السعودي الأخير، والذي أثار المخاوف بشأن العرض العالمي.

وذكرت سلاف أن كل الاقتصادات تعتمد على وقود дизيل، ومع الارتفاع الكبير في أسعار الوقود، فإن كل شيء آخر يصبح أكثر تكلفة أيضًا، وفي نهاية المطاف، سيؤدي هذا إلى انخفاض الاستهلاك.

كل هذا وفقاً لسلاف من شأنه أن يعني المزيد من الضغط على العلاقات السعودية الأمريكية، وتعزيز التصور بأن المملكة الخليجية تتحرك في اتجاه جديد - في حالة أن قبولها في مجموعة بريكس لم يكن واضحًا بما فيه الكفاية.

ولا يبشر هذا التوتر بالخير بالنسبة لأمن الطاقة في الولايات المتحدة على المدى القريب، كما لا يبشر بخير بالنسبة لفرص بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2024.

ووفق سلاف، فإن ما سبق قد تكون المشاكل الأقل أهمية بالنظر لوجود عدد قليل جدًا من الموردين الكبار لهذا النوع من الخام الثقيل الذي تحتاجه مصافي الولايات المتحدة لإنتاج المزيد من وقود الديزل.

وتضم القائمة روسيا وفنزويلا وإيران، إلى جانب كندا، والتي ينبغي أن ترسم صورة واضحة عن سبب حاجة واشنطن إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الرياض.

ومع ذلك، فهي بحاجة أولاً إلى إصلاح هذه العلاقات بعد أن ألقى الرئيس بايدن باللوم على السعوديين في ارتفاع الأسعار العام الماضي، ثم اتبع ذلك بتهديدات، ثم ذهب المملكة وصافح ولد العهد الأمير محمد بن سلمان - وهي خطوة اعتبرها العديد من المراقبين في ذلك الوقت بمثابة القشة الأخيرة لسياسة ترامب السعودية.

وال المشكلة الأكبر التي تواجه إدارة بايدن هي أنها هذا العام، ليس لديها احتياطيات احتياطية وفيرة لاستخدامها في تهدئة الأسعار كما فعلت العام الماضي.

فالاحتياطي عند أدنى مستوياته منذ أربعة عقود، ولم تتم عملية إعادة التعبئة التي وعد بها البيت الأبيض فقط، حتى عندما كانت الأسعار في النطاق الذي أرادته الإدارة، وهو ما يعني أن هناك مساحة بكثر للمناورة من قبل واشنطن لتهيئة الأسعار.

ووفق سلاف فإن إلقاء اللوم على السعوديين وتحميلهم مسؤولية ارتفاع الأسعار لم ينجح في المرة الأولى (العام الماضي)، ولن ينجح هذه المرة أيضاً، كما لا يمكن لإدارة بايدن إلقاء اللوم على الروس بسبب العداوة بين الجانبيين جراء حرب أوكرانيا

وإلى جانب السعودية وروسيا، لا توجد أهداف مناسبة أخرى يمكن أن يحلّها البيت الأبيض مسؤولية

ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي يجعل إدارة Biden تمر مرة أخرى بوقت عصيب.

وعقبت أن السعوديين، الذين كانوا في السابق مورداً موثوقاً للنفط الخام وحليفاً جيوسياسيًا، يظهرون الآن أنه، كما قال حاكم ولاية نيوجيرسي السابق كريستي: "لن تكون لديكم علاقة جيدة معنا، حسناً، ستكون لدينا علاقة جيدة مع روسيا".

أما الموردون الكبار الآخرون للخام الثقيل اللازم لإنتاج الديزل فهم البلدان الخاضعة للعقوبات الأمريكية، مع استثناء ملحوظ لكندا، التي من غير المعروف أن حكومتها الفيدرالية تدعم بشكل كبير صناعة النفط في البلاد.

وخلصت سلاف أن إدارة Biden موضوعة في مأزق، صنعته لنفسها إلى حد كبير، لكن هذه المرة مأزق يصعب الخروج منه.

المصدر | إيرينا سلاف / أويل برايس- ترجمة وتحرير الخليج الجديد